عاشرا : البناء القرابى وعلاقته ببناء السلطة فى القرية المصرية : دراسة اجتماعية ميدانية بقرية مصرية *

قد لا يعكس عنوان هذه الدراسة بصدق مضمونها الحقيقى ، حيث أن عنوان موضوع البحث يشير إلى أن الباحثة تريد أن تدرس علاقة البناء القرابى ببناء السلطة ، بمعنى أنها تريد أن تدرس بناء السلطة داخل البناء القرابى سماته ، وخصائصه ، ووظيفته فى مجتمع القرية . ولكننا نجد أن الواقع المقروء بعيد كل البعد عن ذلك العنوان ، إذ أن هذه الدراسة تبدأ من فرض أو قضية مؤداها : « أن مجموعة القوانين والإجراءات التى حدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما يتعلق بالقرية المصرية والمتمثلة فى قوانين الإصلاح الزراعى التى بدأت من نوفمبر ١٩٥٢ والتى حددت الملكية الزراعية للأسرة ٢٠٠ فدان ، ثم إنخفض الحد الأقصى لملكية الأسرة ١٠٠ فدان عام ١٩٦١ ، وأخيراً انخفض الحد الأقصى للملكية عام ١٩٦٣ الى ٥٠ فدان للاسرة . كذلك تلك القوانين التى أحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مجال الحد من سلطة العمد عن طريق إستحداث نظام الإدارة المحلية ، والإنتخاب الحر المباشر ، وأخيراً تعميم الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية فى كل قرية من قرى جمهورية مصر العربية ، تلك المجموعة من القوانين قد أحدثت مجموعة من التأثيرات أهمها فى مجال القرية إلغاء الإحتكارات والتسلط الأسرى ، وتغيير المعايير التى تحكم إختيار القرويين لقيادتهم المحلية ، وأخيراً أن إنتخاب القرويين لقيادتهم المحلية قد تغير من الأسس التقليدية القائمة على السن ، والخبرة ، والهيبة والعصبية ، والملكية الزراعية

---

* قدم هذه الدراسة الباحثة/سهير عبد العزيز محمد يوسف للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع إلى قسم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية/جامعة الأزهر (فرع البنات) فى ديسمبر ١٩٧٩ ، وقد أشرف عليها الأستاذ الدكتور عبدالباسط محمد حسن عميد الكلية ورئيس شعبة الدراسات الإنسانية بها ، وقد إشترك فى مناقشتها الأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب / جامعة عين شمس ، والدكتور غسان زكى أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب / جامعة عين شمس .

فأصبح قائما على أسس سليمة وجديدة : وهى الكفاءة الشخصية ، و التعليم ، والعمل للمصلحة العامة .

وبالتالى فيمكننا توضيح أهداف الدراسة فى النموذج التوضيحى التالى :

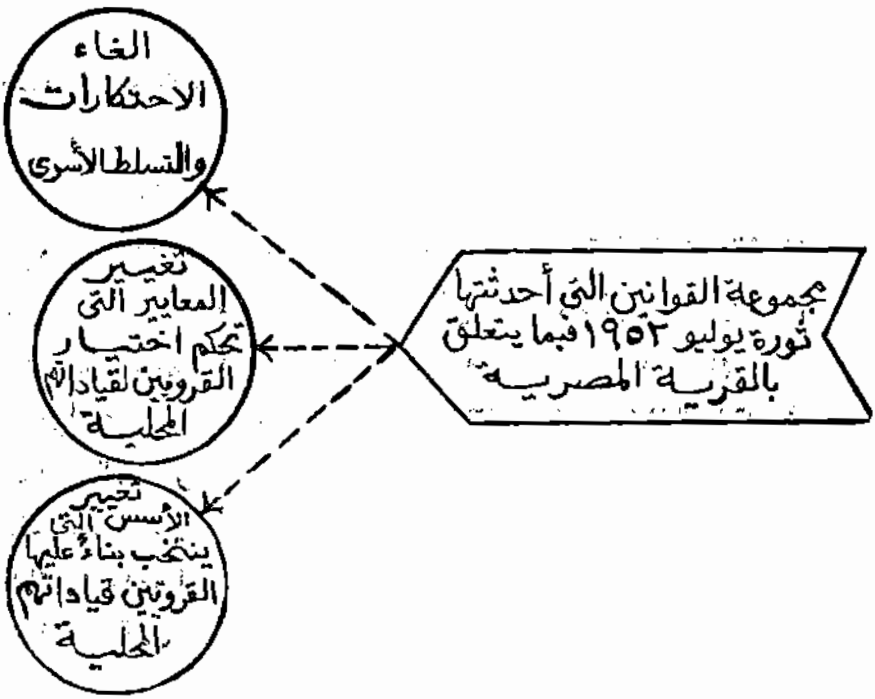

ولقد تساءلت الباحثة عن مدى وجود الإحتكارات والصراعات بين الأسر وتقصد بذلك الكشف عن واقع التسلط الأسرى ، ويقصد به إحتكار أسره أو عدة أسر للمراكز الرئاسية فى القرية ، و الصراعات العائلية على السلطة ، ويقصد بذلك الصراع بين الأسر الريفية على منصب العمدية أو الإتحاد الاشتراكى قبل إلغائه على مستوى القرية ، أو عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية . تلك الصراعات التى كانت تصل فى بعض الأحيان إلى القتل أو الإشتباك المسلح ، والتى ولدت العداوة فى نفس أبناء الأسر المتصارعة تجاه بعضهم البعض . والتساؤل المطروح : هل مازالت

هذه الاحتكارات والصراعات قائمة على الرغم من القوانين المتعاقبة التى إستهدفت القضاء على إقطاع النفوذ والتسلط الأسرى ، والصراعات بين الأسر على المناصب الرئاسية من خلال إضفاء الطابع الشعبى على هذه المناصب ، وجعل تقلدها بالإنتخاب الحر المباشر من جانب الجماهير ؟ ثم ماذا عن معايير إختيار القرويين لقياداتهم المحلية بعد أن أتيحت لهم فرصة الإنتخاب الحر المباشر ؟

إذا أن كل المرشحين للمناصب القيادية من داخل القرى خلال الفترة التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانوا من كبار ملاك الأراضى ، وكانوا محصورين فى عائلات معينة لها مكانتها الطبقية والاجتماعية العليا داخل المجتمع ، وتتساءل الباحثة .. هل ظهرت قيادات شعبية من أبناء الطبقة الدنيا بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى فى نوفمبر ١٩٥٢ ؟ وهل ينتخب القرويون قياداتهم بناء على أسس ومعايير ومحكات جديدة مثل مفهوم الصالح العام ، ومصلحة الجماهير ، أو الكفاءة فى تمثيل الجماهير ، والقدرة على التحرك بينهم ؟

حتى نؤكد ماسبق أن أشرنا إليه من أن عنوان الدراسة لاينطبق على مضمونها ومحتواها ، بل يتسق إتساقا تاما مع عرضنا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها ، فقد قامت الباحثة بصياغة ثلاثة فروض أساسية تسعى إلى إختبارها من خلال العمل الميدانى ، وذلك على النحو التالى :

الفرض الأول : « أدت مجموعة القوانين والإجراءات التى أحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ داخل مجتمع القرية المصرية إلى إلغاء الإحتكارات والتسلط الأسرى » .

الفرض الثانى : « أدت مجموعة القوانين والإجراءات التى أحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ داخل مجتمع القرية المصرية إلى مجموعة

من التحولات فى المعايير التى تحكم إختيار القرويين لقياداتهم المحلية .

الفرض الثالث : « أدت مجموعة القوانين والإجراءات التى أحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ داخل مجتمع القرية المصرية إلى أن ـ أصبح إنتخاب القرويين لقياداتهم قائماً على أسس سليمة مثل الكفاءة الشخصية ، والتعليم ، والعمل للمصلحة العامة » .

تلك هى الفروض الثلاثة التى تقوم عليها الدراسة ، وهى تعكس بصدق أهدافها . ونتساءل هنا .. **لماذا حددت الباحثة موضوع دراستها فى ذلك العنوان الزائف الذى لايعكس لا الجهد ولا التناول الجاد الموجود بالدراسة .**

ولماذا لايكون عنوان الدراسة : « الإصلاح الزراعى وبناء السلطة فى قرية مصرية » ، أو تأثير قوانين الإصلاح الزراعى ١٩٥٢ على بناء السلطة فى قرية مصرية » .

ونعيب هنا أيضاً على عنوان موضوع الدراسة أنه يشير إلى القرية المصرية ، وليس فى قرية مصرية In an Egyptian village ، ولعل فى إثارة التساؤلات التالية ما يجيب على تأكيدنا من أن هذا العنوان معيب . . **هل النتائج التى خرجت بها الباحثة من خلال دراستها لقرية الطاهرة التابعة لمركز الزقازيق بمحافظة الشرقية يمكن تعميمها على الأربعة آلاف قرية فى جمهورية مصر العربية ! وهل يمكن أن تجتمع فى قرية واحدة فقط خصائص ٤٠٠٠ قرية ؟** وحتى ولو إختارت لدراستها عشر قرى فلا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون ممثلة للقرية المصرية ؟ ومن هنا فكان على الباحثة ألا تكتب فى عنوان دراستها القرية المصرية بل فى قرية مصرية .

ونترك أمر عنوان الدراسة وأهدافها وفروضها وقد أفضنا فيهم الكثير ، وننتقل بعد ذلك إلى مناهج الدراسة إذا كان هناك ما يسمى مناهج Methods للدراسة ، وليس منهجا واحداً كما إتفقنا على ذلك من قبل وهو المنهج العلمى

Scientific Method لنجد أن الباحثة قد إستعانت فى دراستها بأكثر من منهج فقد إستعانت **أولا بالمنهج التاريخى** فى عرض تطور السلطة فى الريف المصرى قبل وبعد ثورة الثالث والعشرين من يوليو سنة ألف وتسعمائة وإثنين وخمسون ، إلا أن استخدامها لهذا المنهج بالإضافة إلى ذلك قد تمثل أساساً فى تحديدها نقطة الصفر Zero point ، والتى تحددت بسنة ١٩٥٢ كأساس للمقارنة ، أى أن الباحثة هنا ستتبع الدراسة القبلية — البعدية Pre post Study . بمعنى أن الباحثة قد حددت نقطة الصفر والمتمثلة فى قيام الثورة فى ١٩٥٢ ، وتدرس تاريخ مجتمع الدراسة قبل ذلك التاريخ ، ثم تدرس التأثيرات التى أصابت بناء السلطة فى مجتمع الدراسة بعد هذا التاريخ. وإذا تتبعنا الدراسة اوجدنا أن الباحثه قد أفردت **الفصل السابع** من فصول الدراسة لدراسة بناء السلطة فى القرية منذ ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٥٢ ، ثم من سنة ١٩٥٢ وهو عام قيام الثورة حتى عام ١٩٦٧ . ولكننا نتساءل .. هل الدراسة القبلية — البعدية مرتبطة بالمنهج التاريخى أم مرتبطة بالمنهج التجريبى ؟

وإذا تجاوزنا عن ذلك ، فيمكن أن نتساءل مرة أخرى : لماذا لم توحد الفترتين الزمنيتين فترة ما قبل ١٩٥٢ ، وفترة ما بعد ١٩٥٢ ؟ بمعنى أن الفترة التى ركزت عليها قبل ١٩٥٢ كانت ٧٠سنة من ١٨٨٢ حتى ١٩٥٢ ، أما الفترة الثانية وهى من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٧ وكانت ١٥ سنة فقط وأعتقد أنها فترة غير كافية للدراسة القبلية — البعدية.

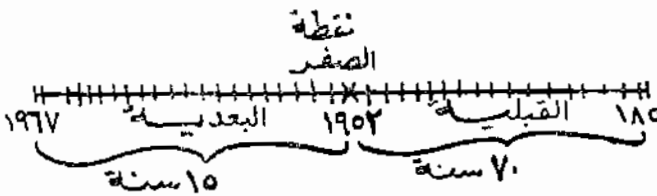

والمنهج الثانى الذى إستعانت به الباحثة هو منهج **دراسة الحالة** Case Study Method ،ولقد تمثل إستخدام هذا المنهج كما تشير الباحثة فى دراسة

القرية كحالة ، وذلك من خلال الإعتماد على الإخباريين وعن كل ما كتب عن القرية المصرية عموماً ، وعن القرية المدروسة بوجه خاص . ولكننا نعتقد أن استخدامها لمنهج دراسة الحالة هذا لم يكن له مايبرره ؛ كما أن إستخدامها للمنهج التاريخى لم يكن له أيضاً ما يبرره . وكان يكفينا إستخدامها للطريقة القبلية – البعدية لكى تتضح أبعاد الدراسة .

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة ، ومن ثم إختبار فروضها فقد إستخدمت إستمارة البحث ، والتى تقصد بها طبعاً إستمارة المقابلة التى تضمنت تسعة بنود تحتوى على ٥٩ سؤالا ، وقامت بإختبارها إختباراً أولياً على عينة عشوائيه من ٢٠ مبحوثا فى القرية مجال الدراسة الجغرافى ، ثم قامت مرة ثانية بإختبار إستمارة البحث بعد تعديلها بناء على ما أسفرت عنه تجربة تطبيقها فى صورتها الأولية ، على ٢٠ مبحوثاً أيضاً إختارتهم بطريقة عشوائية ، ومعنى ذلك أنها سوف تستبعد نهائياً الأربعين مبحوثاً التى طبقت عليهم إستمارة البحث المرة الأولى ، والمرة الثانية عند تطبيق إستمارة البحث فى صورتها النهائية .

ولقد تمثلت وحدة التحليل فى هذه الدراسة فى جميع أفراد مجتمع البحث الذكور فوق ١٨ سنة .

ولقد إختارت الباحثة ٢٠٪ من مجموع عدد الذكور سواء غير المتزوجين أو المتزوجين ، حيث وجد أن إجمالى عدد الذكور غير المتزوجين ٢٠١ ، والمتزوجون ٥٦٠ ، والمطلقون والأرامل ١٧ ، أى أنها قد إختارت ٢٠٪ من إجمالى هؤلاء جميعاً طالما ينطبق عليهم شروط فوق ١٨ سنة ، وذلك على النحو التالى :

$$\frac{٢٠}{١٠٠} \times ٢١ + ٢٠١ + ٥٦٠ = ١٥٦ \text{ مبحوثاً}$$

أما لماذا لم تختار الباحثه وحدة التحليل رب الأسرة بإعتباره ممثلا لها ؟

فهذا مالم نستطيع أن نقنع أنفسنا به . وإن كنا نعتقد أن إختيار رب الأسرة فى هذا البحث بالذات يعد أمراً أساسياً، حيث أنها تتناول بناء السلطة داخل النسق القرابى ، ومن المتعارف عليه أن عماد النسق القرابى ليس الفرد بل هو العائلة أو البدنة ، وبخاصة فى المجتمعات القروية التقليدية .

أما إستخدام الباحثة كما تشير فى دراستها للملاحظة المباشرة Participant Observation، فهذا يجعلنا نتساءل !! كيف استطاعت الباحثة أن تقوم بعملية الملاحظة بالمشاركة أو بالمعايشة إذا كان إجمالى الفترة التى قضتها بالقرية سواءاً فى زياراتها الإستطلاعية مرتين أو ثلاث مرات ، أو فى تطبيق إستمارة البحث لم تزد أبداً عن شهرين ، فهل يمكن لأى باحث أو باحثة أن تقوم بهذه العملية الصعبة فى شهرين أشك فى ذلك، وبالتالى فأننى أستبعد إستخدامها للملاحظة بالمعايشة أو بالمشاركة . ويتبقى فقط كأداة أساسية وحيدة إعتمدت عليها الدراسة وهى إستمارة المقابلة أو البحث .

وفيما يتعلق بإختبار فروض الدراسة الثلاثة فقد أفردت لها الباحثة من الفصل الثامن حتى الفصل العاشر من الدراسة .

وفيما يتعلق بالفصل الثامن فقد خصصته الباحثه لعرض نتائج الدراسة المرتبطة بإختبار الفرض الأول حيث خرجت بخمس نتائج تؤكد الإرتباط بين قوانين الإصلاح الزراعى وإلغاء الاحتكارات والتسلط الأسرى ، ويمكننا عرض هذه النتائج الخمس فى إيجاز ، وذلك كما يلى :

١ — لم يعد للعائلات الكبيرة سلطة أو سيطرة فى القرية ، وألغى التسلط الأسرى ، وإحتكار المناصب القيادية ، وظهرت تبعاً لذلك القيادات الشعبة

التى تعتمد على الكفاءة الشخصية ، وليس على معايير تقليدية مثل العزوة ، والعائلة ، والغنى .

٢ ـ أن كل القيادات فى مجتمع الدراسة لاتنتمى لعائلات غنية ، بل أن معرفة مشكلات القرية ، والسعى لحلها تعد أحد المعايير التى يتصف بها القادة الجدد .

٣ ـ لم تعد هناك سيطرة من العائلات الكبيرة على الجمعية التعاونية الزراعية ، بل أصبح الإشراف عليها والمسئولون فيها من أهل القرية .

٤ ـ سقطت معظم المعايير التقليدية التى كانت تحدد النجاح فى الإنتخابات كالغنى ، والعزوة ، وكبر السن ، وحل محلها معايير أكثر موضوعية مثل الكفاءة الشخصية ، والسعى فى الخير ، وخدمة المجتمع .

٥ ـ لم تعد عائلة واحدة أو عدة عائلات تحتكر المناصب الرئاسية لأجيال طويلة كما كان يحدث فى الماضى .

أما الفصل التاسع فقد تحددت فيه النتائج الخاصة بتحقيق الفرض الثانى من فروض الدراسة ، **ويمكن عرضها على النحو التالى :**

١ ـ كان لظهور التنظيمات الشعبية فى القرية أثر كبير فى إبراز القيادات الشعبية ، وظهور مفهوم السلطة الشعبية ، ومنحها الفرصة لممارسة دورها الديموقراطى فى بناء مجتمع القرية .

٢ ـ تزايد شعور القرويين بحريتهم فى التعبير عن آرائهم فى إختيار ممثليهم ، إلى جانب تزايد حجم المتعلمين فتزايدت عند القرويين حرية التعبير عن الرأى ، والكفاءة فى اختيار ممثليهم .

٣ ـ إنتهى التعصب الأسرى كمعيار لاختيار القرويين لقياداتهم ، وسقط معيار الغنى والسن الكبير ، وحلت محلها معايير أكثر موضوعية ،

وأكثر نفعاً للقرويين ، مثل الكفاءة الشخصية والتعليمية ، وتأدية المصلحة ، والقيام بالخدمات التى تعود بالصالح العام .

وفيما يتعلق بالنتائج المحققة الفرض الثالث والأخير من فروض الدراسة ، فيمكن إيجازها على النحو التالى :

١ — أدت القوانين المتعاقبة بعد سنة ١٩٥٢ ، والخاصة بالقرية إلى تحطيم السلطات شبه المطلقة للعمدة فى القرية ، كما أصبح هذا المنصب ذا طابع شعبى . وانتهى الصراع على هذا المنصب .

٢ — تغيرت الشروط التى بناءاً عليها يختار العمدة ، فمن حيث ملكية الأرض الزراعية ، فقد قلت عما كان عليه الحال فى الماضى ، ومن حيث درجة التعليم فقد زادت ، أما العزوة والعائلة الكبيرة فقد تغيرت أيضاً ، ومن حيث خدمته للقرية فقد أصبحت شرطاً أساسياً لمن يتصدى لمثل هذا المنصب .

تلك هى نتائج الدراسة التى خرجت بها الباحثة محققه فروضها ، وبالتالى أهدافها ، وقبل أن ننتهى من ذلك العرض التحليلى النقدى نعرض فيما يلى بعض الملاحظات المنهجية على هذه الدراسة :

— أن أهم ما تمتاز به هذه الدراسة يتمثل الربط بين أجزاء الدراسة النظرية والتطبيقية ، حيث أن الباحثة قد ناقشت الاتجاهين الأساسين لتفسير بناء القوة الماركسى ، والمثالى فى ضوء النتائج التى خرجت بها من دراستها الميدانية :

— فيما يتعلق بعنوان الدراسة ، والخاص بالبناء القرابى ، كان يجب عدم ذكر كلمة بناء Structure ، بل يجب ذكر كلمة نسق System حيث أن النسق القرابى ، وليس البناء القرابى جزء من الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعى :

– أن إستمارة البحث التى قامت الباحثة بتطبيقها على مجتمع الدراسة تعد من الإستمارات الجيدة حيث ركزت بصورة موضوعية على فروض الدراسة الثلاثة . ومن هنا خرجت على عكس ما تعودنا ، إستمارة تحتوى على ٥٢ سؤالا ، وهذا التركيز فى حد ذاته مطلوب فى كل الدراسات التى تستخدم هذه الأداة :